مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٤) العدد (٨) ايلول (٢٠٠٧)

النصب على نزع الخافض في النحو العربي

د. نافع علوان بهلول الجبوري د. أحمد عطية علو الجبوري
جامعة تكريت / كلية التربية

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد :

فأن العربية بحر واسع مليء بالعلوم وفي بحثنا هذا اغترفنا جزءاً من هذه العلوم وهو (النصب على نزع الخافض)، وفيه عرضنا لأهم المواضع التي يجيء الاسم فيها منصوبا على نزع الخافض وراجعنا في سبيل إظهار البحث على صورته المرجوة كثيراً من الكتب النحوية وبعد جمع المادة وزعناها على فصلين سبقهما تمهيد ولحقتهما خاتمة وعلى النحو الآتي:-

الفصل الأول : مفهوم النزع والخفض في العربية ويضم المباحث الآتية:-

المبحث الأول:- النزع والخفض لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني :- نزع الخافض وصلته بالاسم والفعل.

المبحث الثالث:- فائدته، شروطه، أنواعه.

المبحث الرابع:- النصب بين حالات الإعراب.

الفصل الثاني: الخوافض التي يجوز نزعها ويضم المباحث الآتية:

المبحث الأول:- في.

المبحث الثاني:- من.

المبحث الثالث:- اللام.

وذكرنا في الخاتمة أهم النتائج التي توصلنا إليها. فإنَّ وفقنا فالحمد لله وحده وإن كانت الأخرى فالكمال له وحده. والله الموفق.

التمهيد

معنى الجر والخفض

معنى الجر هو جر الفك الأسفل إلى أسفل، إذ من المعلوم أن تسمية الحركات الفتحة والضمة والكسرة، وتسمية حالاتها الإعرابية من رفع ونصب وجر إنما هو قائم على أوصاف حركات الفم[١]، فالضمة إنما سميت كذلك لأنها تكون بانضمام الشفتين وسميت الحالة رفعا لأنك إذا ضممت الشفتين ارتفعتا، وأما الفتحة فسميت كذلك لأنها تحدث بفتح الفم، وسميت الحالة نصبا، لأن الانتصاب هو القيام والوقوف وبحصول هذه الحركة ينتصَبِ الفم، أي يقف، وأما الجر فهو جر الفك الأسفل إلى أسفل وتسمى الحركة كسرة، وأما السكون فهو عدم الحركة فإذا قطعت الحركة كأنك تقطع الحركة عنه[٢].

والجر والخفض واحد قال الرضي في شرح الكافية:(وأما جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل نسمي حركة الإعراب جرا أو خفضا وحركة البناء كسرا....)[٣].

فالجر إذن هو جر الفك الأسفل إلى أسفل وسميت حروف الجر كذلك ؛ لأنَّ الاسم يأتي بعدها مجرورا، ويسميها الكوفيون حروف الخفض وهي بالمعنى نفسه فأنَّ خفض الشيء إنزاله إلى أسفل ومنه المنخفض وهو ما يقابل المرتفع، فالخفض على هذا خفض الفك الأسفل[٤].

وسميت حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها وتسمى حروف الجر، لإنَّها تجر ما بعدها من أسماء أي تخفضها وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تقع صفات لما قبلها في النكرات وهي متساوية يقال : قوم فوضى أي : متساوون لا رئيس[٥]. تقول مررت بزيد ومعناه جزت زيدا وانصرفت عن خالد معناه جاوزت خالدا فكما أن ما بعد الأفعال المتعدية بأنفسها منصوب فكذلك ما كان في معناها مما يتعدى بحرف الجر ؛ لأن الاقتضاء واحد إلا أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال فافتقرت إلى مقو كذا فأنك قد تنصب ما عطفته على الجار والمجرور نحو قولك : مررت بزيد وعمرا وإنْ شئت وعمرو بالخفض على اللفظ والنصب على الموضع.

وكذلك الصفة نحو مررت بزيد الظريف بالنصب والظريف بالخفض فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب ولذلك قال سيبويه (ت١٨٠هـ) : (إنَّك إذا قلت مررت بزيد فكأنك قلت: مررت زيدا يريد أنه لو كان مما يجوز أن يستعمل بغير حرف لكان منصوبا وجملة الأمر أن حرف الجر ينزل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدى به فصار حرف الجر بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو أذهبت زيدا وفرحته)[٦] وقال ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) : (وهذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة ألا تراك تقول: ضربت عمرا فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول فينصب، لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناوله والوصول إليه وذلك نحو عجبت، ومررت، وذهبت لو قلت: عجبت زيدا أو مررت جعفرا أو ذهبت محمد لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن أفضائها إلى اقتضائه ولم ينظر إلى الضعف وهو قليل شاذ[٧] وأنشدوا[٨] [من الوافر] :

تَمُرَّونَ الدِّيار وَلَمْ تَعُوُجوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

الفصل الأول

مفهوم النزع والخفض في العربية

المبحث الأول:- النزع والخفض لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني :- نزع الخافض وصلته بالاسم والفعل.

المبحث الثالث:- فائدته، شروطه، أنواعه.

المبحث الرابع:- النصب بين حالات الإعراب.

المبحث الأول

نزع الخافض لغة واصطلاحا

النزع لغة : قال ابن فارس النون والعين أصل صحيح يدل على قلع الشيء[٩] ونزع الشيءَ يْنزَعَهُ نزعاً، فهو مَنْزوعٌ، ونَزِيعٌ، وأنتزعه فانتزع :اقتلعه فاقتلع[١٠].

ونزعت الشيء من مكانه انزعه نزعا: قلعته[١١]. وانتزع الشيء :انقلع، ونزع الأمير العامل عن عمله : أزاله، وهو على المثل لأنه فقد إذا أزاله فقد اقتلعه وأزاله[١٢]. وقولهم: فلان في النزع أي في قلع الحياة[١٣]. يقال :فلان ينزع نزعا إذا كان في السياق عند الموت[١٤] فأصل النزع الجذب والقلع، ومنه نزع الميت روحه، ونزع القوس إذا جذبها[١٥].

أما الخفض لغةً : فضد الرفع، وهو الدعة يقال: عيش خافض[١٦] وهم في خفض من العيش[١٧].

والخفض : اليسر اللين[١٨]، وخفض الصوت :غضه[١٩]، وامرأة خافضة الصوت وخفيضة الصوت : خفيته لينته[٢٠].

وفي أسماء الله الحسنى الخافض :- الخافض هو يخفض الجبارين والفراعنة أي يضعهم ويهينهم ويخفض كل شيء يريد خفضه[٢١]. وفي التنزيل العزيز :-{خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ} [الواقعة/٣]، قال الزجاج: المعنى تخفض قوما فتحطهم عن مراتب وآخرين ترفعهم إليها[٢٢]، يقال :خفض عليك القول، وخفض عليك الأمر، أي هون[٢٣].

الخفض واصطلاحاً

الخفض والجر واحد، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في البناء في مواضعات النحويين[٢٤] وقد جعله الخليل رأسا في مجموعته، يقال الرفع والنصب في الاختصاص بأعجاز الكلم منونا نحو دال (زيدٍ)، وجعل توابعه : الكسر نظيرا للفتح والضم[٢٥] وسمي الكسر جرا؛ لأنه من الياء التي تهوي عند النطق سفلا فكأنه مأخوذ من جر الحبل وهو سحبه[٢٦].

وهناك فرق بين اصطلاحي الكسر والجر، فالجر: هو الحركة المجتلبة لآخر الفعل المجزوم عند التقاء الساكنين[٢٧]. وروى الخوارزمي[٢٨] أن الخليل جعله لما وقع في أعجاز الفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل، فهي حركة التخلص من التقاء

الساكنين. كما أنه –أي الخليل – فرق بين ما يعتري الأسماء من الكسر، وما يتخلص به من الساكنين في الأفعال فقال : (إنَّما قالوا في الفعل ضربني، ويضربني كراهية أن يدخله الكسر كما منع الجر، فإذا قلت :قد تقول اضربِ الرجل فتكسر، فأنك لم تكسرها كسرا يكون للأسماء، وإنما يكون هذا للالتقاء الساكنين)[٢٩].

هذا فيما يتعلق بالاسم المخفوض (المجرور) فهو قسمان :–

الأول : تنضوي تحته الأسماء المضافة : إذ إنَّ المضاف إليه من الأسماء هو الذي يستحق الجر أو مرتبة الخفض. كقولنا : (هذا بيتُ زيدٍ) فهذا الاسم لا منزلة له في الكلام إلا أنه وسيلة تخصيص أو تعريف للاسم الأول[٣٠].

الآخر: تنضوي تحته المفاعيل غير المباشرة:– وهي الأسماء غير المخفوضة (المجرورة) الواقعة بعد فعل لازم. فإن هذه الأسماء التي تقع بعد حروف الخفض (الجر) هي كما يقول الاستاذ المرحوم الجواري: (أولى بأن تسمى مفاعيل، كما سمو مفاعيل من الأسماء المنصوبة كالمصدر المؤكد والمبين والظرف وغير ذلك، وذلك إذ أثرنا المعنى بالاهتمام ولم تُفْرط فيه من أجل المظهر وحركة الآخر، وليس من شك أن وجه القرابة في هذا الأمر إنما مرده إلى عنايتهم بالإعراب في ظاهره وفي شكله، دون العناية بواقع المعنى وحقيقته وما يؤكد ما ذهبنا إليه من الأسماء المخفوضة بعد الحروف، أنهم يذكرون في باب المفعول به أنه إذا حذف حرف الخفض (الجر)، انتصب هذا الاسم على التوسع تارة، وعلى التشبيه بالمفعول به مرة، وعلى نزع الخافض تارة أخرى)[٣١].

المبحث الثاني

نزع الخافض وصلته بالفعل والاسم

يقسم الفعل في اللغة العربية إلى متعد، ولازم، فالمتعدي هو الذي يصل إلى المفعول بنفسه أي بغير حرف جر، نحو (ضربت زيدا)[٣٢] واللازم ما ليس كذلك، وهو ما

لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو (مررت بزيد) ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وواقعا ومجاوزا، وما ليس كذلك يسمى :لازما، وقاصرا، وغير متعد، ويسمى أيضا متعديا بحرف جر[٣٣].

ودراستنا هذه تختص بالأفعال اللازمة التي تتعدى إلى حرف جر، وبالأفعال المتعدية إلى مفعولين الثاني منهما يتعدى إليه بحرف جر.

وعلى هذا فمن الممكن أن تعد الفعل الذي يتعدى بحرف جر فعلا متعديا كون أنَّ الجار والمجرور مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم وان كان لا يسمى في اصطلاح النحاة مفعولاً به[٣٤]، ولذلك يمكن أن يكون حرف الجر وسيلة للتعدية (غير مباشرة). ولا تنصب الأسماء بعد تلك الحروف بما قبلها من أفعال لغرض الفصل بين الفعل الواصل بنفسه والفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب ؟ لأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارة ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي، ولما امتنع النصب لما ذكرنا لم يبق إلا الجر لأن الرفع قد استبد به الفاعل واستولى عليه فلذلك عدلوا إلى الجر ؟ لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع لكون الجر من مخرج الألف والألف أقرب إليها من الواو[٣٥].

ولكن:-

قد يحذف حرف الجر فينصب الاسم الذي بعده وهو ما يسمى بنزع الخافض، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله[٣٦]

وَعَدَّ لازِماً بَحَرْفِ جَرَّ وإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرَّ

وقد سماه البيروقي المفعول منه[٣٧]، نحو { واختارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رجُلاً} [الأعراف/١٠٠]، لأن المعنى من قومه. وهو باب من الحذف فسيح، يطرد تارة ولا يطرد تارة أخرى[٣٨]. ويعد هذا خلاف الأصل، وعليه يبنى فرعان[٣٩] :-

أحدهما : إذا دارَ الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى لأن الأصل عدم التغيير.

ثانيهما: إذا الأمر بين قلة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلته أولى. وعلى هذا فلا يعد الحذف قياسا أو أن القياس عدم الحذف لأن (الحروف إنما دخلت الكلام بضرب من

الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا واختصار المختصر إجحاف به[٤٠].

غير أن عذر حذف هذه الحروف والمسوغ له يكمن في قوة المعرفة بالموضع[٤١]. وفي ما يضفه على العبارات أو الجمل التي يقع فيها نوعا من الخفة والغموض الذي يزيد العبارة أو الجملة جمالا فوق جمالها وبهاء يأخذ بالألباب وقد صدق من قال : رب إشارة أبلغ من عبارة.

المبحث الثالث

فائدته

وتتلخص في أوجه[٤٢] :-

الوجه الأول: التفخيم والإعظام بما فيه من الإبهام لذهاب الذهن كل مذهب، وتشوقه إلى معرفة المراد، فيرجع قاصرا عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه.

الوجه الثاني: زيادة لذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر، كان الالتذاذ به أشد وأحسن.

الوجه الثالث: زيادة الأجر، بسبب الاجتهاد في ذلك بخلاف غير المحذوف، كما نقول في العلة المستنبطة والمنصوصة.

الوجه الرابع: طلب الإيجاز والاقتصار، وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل.

الوجه الخامس: التشجيع على الكلام ومن ثم سماه ابن جني(ت٣٩٢هـ) (شجاعة العربية) وذكر فيه[٤٣] (أن العرب حذفوا الجملة، والمفرد، والحروف، والحركة. وليس شيئا من ذلك إلا عن وجود دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من التكليف وعُمَّل الغيب في معرفته وجعل حذف الحرف من باب حذف المفرد حيث قسم حذف المفرد على ثلاثة أضرب[٤٤] : اسم، وفعل، وحرف. كما قسم حذف الحرف في الكلام على ضربين[٤٥] :-

أحدهما:- حرف زائد على الكلمة مما يجيء على المعنى.

الآخر :- حرف من نفس الكلمة.

الوجه السادس:- موقعه في النفس في موقعه على الذكر، ولهذا قال شيخ الصناعتين عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يِحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره.

شروطه

لا يشترط لحذف الحرف الخافض دليل ولكن يشترط ألا يكون في حذفه إخلال بالمعنى أو اللفظ كما في حذف العائد المنصوب ونحوه واشترط ابن مالك في حذف الجار أيضا أمن اللبس فقال[٤٦] :-

نقْلاً، وَفي ((أَنَّ)) وَ ((أَنْ)) يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

ومنع الحذف في نحو

رغبت في أن تفعل، أو عن تفعل لاشكال المراد. بعد الحذف وأورد عليه قوله تعالى:{وترغبون أن تنكحوهن} [النساء/١٢٧] فحذف الحرف وجوابه أن النساء يشتملن على وصفين؟ وصف فيهن وعنهن فحذف للتعميم.

أنواعه

وقد بينها عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) وذكر أن حرف الجر على أربعة أنواع[٤٧] ويمكن تلخيصها بـ :-

١- نوع يكثر فيه حذف الجار مع بقاء مجروره على حاله من الجر وهذا النوع قياسي يطرد في جملة أشياء أشهرها :- حرف الجر الذي مجر وره المصدر المؤول من أحد الحروف المصدرية الثلاثة مع صلته وهذه الحروف الثلاثة هي (أنَّ، وأَنْ، وكي).

٢- نوع يحذف فيه الجار وينصب المجرور بعده بما يسمى (النصب على الحذف والإيصال) أي نزع الخافض، مثل قولهم : تمرون الديار -توجهت مكة- ذهبت الشام..وهذا نو ع قليل جدا، فهو غير مطرد، وحكمه أنه سماعي، فلم يرد عن

العرب تعدية هذه الأفعال إلا في (الديار) و(مكة) و(الشام) على ما سبق وكان ورودها قليلا جدا فلا يسمح بالقياس ومثلها مطرنا السهل والجبل، وضربت الخائن الظهر والبطن. أي في السهل والجبل، وعلى الظهر والبطن.

وإنما أعربت هذه الأسماء المنصوبة على نزع الخافض ولم تعرب مفعولا به ولو شذوذا لأن نصبها على المفعولية المباشرة ولو على وجه الشذوذ يوحي خطأ بأن الفعل قبلها متعد بنفسه، ولأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها.

فإعرابنا لهذه الأسماء بأنها منصوبة على نزع الخافض سماعا إعلان صريح عن حرف جر محذوف نصب بعده المجرور فيكون النصب دليلا على ذلك لا ينقسم المعنى إلا بملاحظته وتقدير وجوده وينطوي تحت هذا النوع المنصوب سماعا ما نصب على نزع الخافض للضرورة والنصب على نزع الخافض في السعة والضرورة هو النوع الأشهر مما يتردد في كثير من المراجع اللغوية باسم (الحذف والإيصال) ويراد به هنا حذف الجار ونصب مجر وره وإيصاله بالفاعل المحتاج للتعدية بعد حذف الجار.

٣- نوع يحذف وينصب بعده المجرور أيضا ولكن على كونه مفعولا به مباشرة للعامل الذي يطلبه كالحروف التي يكثر استخدامها في تعدية بعض الأفعال المسموعة فنجر الأسماء بعدها وكذلك يكثر حذفها بعد تلك الأفعال المعينة فتنصب الأسماء بعد حذفها مثل الفعل (دخل) فقد استعملته العرب كثيرا متعديا بالحرف (في) مثل: دخلت في الدار وكذلك استعملته مجرداً عن (في) ونصبت ما بعده فقالت: (دخلت في الدار) ولم تقتصر في حالة وجوده أو حذفه على كلمة (الدار) بل أكثرت من غيرها فكثر استعمال الفعل بغير حرف الجر، ووقوع تلك الأسماء المختلفة بعده منصوبة مع عدم وجود علل أخرى، كل ذلك يدعو إلى الاطمئنان أن تلك الأسماء المنصوبة هي مفعولات للفعل الموجود وأن هذا الفعل نصبها مباشرة، فلا حاجة إلى اعتبارها منصوبة على نزع الخافض – كما يرى بعض النحاة دون بعض- لما في هذا من العدول عن الإعراب الواضح المساير لظواهر الألفاظ ومعانيها إلى الإعراب والتعقيد من غير داع.

ومعنى ما سبق أن الفعل (دخل) بعد الأفعال المسَموعةِ التي تتعدى بنفسها تارة وبحروف الجر تارة أخرى، فهو مثل (شكر، نصح) حيث تقول فيها : شكرت الله على ما أنعم، ونصحت الغافل بأن يشكره، ويسمى الفعل لازماً ومتعدياً في مثل هذا النوع إذْ يطرد فيه النصب مع حرف الجر كما يطرد الجر مع ذكر الحرف.

٤- نوع يحذف فيه الحرف قليلا مع ابقاء مجر وره على حاله من الجر، كما كان قبل حذف الجار وهذا النوع قليل مقصور على السماع لا محالة فلا يجوز التوسع فيه بجر كلمات غير التي وردت عن العرب كقولهم (لاه ابن عمك) أي والله ابن عمك فقد حذفت اللام وبقي مجر ورها فلا يجوز عند حذفها وضع مجرور آخر ومن هذا المسموع القليل حذف (الباء) أو (على) مع بقاء مجر ورها في قول إعرابي سئل كيف أصبحت؟ فأجاب : خير والحمد لله، أي على خير ومن حذف (إلى) قول الشاعر [من الطويل] :-

إذا قِيلَ: أيَّ النَّاسِ شَرَّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفَّ الأَصَابِعُ

أي أشارت إلى كليب الأصابع مع الأكف... وهكذا من كل ما حذف فيه حرف الجر وبقي مجروره على حاله. وهذا النوع لا يطرد الجر، وإنما يقتصر على المسموع وعلى هذا فيمكن تقسيمه على :-

١- نزع الخافض القياسي.
٢- نزع الخافض السماعي.
٣- نزع الخافض المختلف فيه.
٤- نزع الخافض الشاذ.

المبحث الرابع

النصب بين حالات الإعراب

النصب لغة :- قال ابن فارس[٤٨] النون والصاد والباء أصل صحيح يدل على إقامة الشيء ورفعه[٤٩] وغبار منتصب : مرتفع[٥٠] النصب العلم المنصوب والغاية[٥١].

وعلى هذا، ففي النصب اللغوي معنى التوسط بين طرفي الرفع والخفض فهو تارة رفع ما هو مستحق للخفض إلى المرتبة الوسط، وتارة خفض ما كان مستحقا للرفع إلى ما دون مرتبة الرفع(٥٢).

إما النصب في الاصطلاح :- فيقول أهل العربية أن الفتح هو النصب كأن الكلمة تنتصب في الفم انتصابا(٥٣) والنصب في الإعراب كالفتح في البناء، وهو من مواصفات النحويين(٥٤) والكلمة المنصوبة يرفع صوتها إلى الفك الأعلى(٥٥).

وسمي الفتح نصبا ؛ لأنَّ الفتح من الألف والألف حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك(٥٦) وتعد الفتحة أخف حركات الإعراب(٥٧) ولذلك كان ورودها في كلام العرب أكثر من غيرها.

والنصب وجه من وجوه الإعراب مشترك بين الأفعال المضارعة والأسماء بقول الحريري في مُلَحه الإعراب(٥٨) :

فالرَّفعُ والنَّصْبُ بِلاَ مُمَانِعٍ قَدْ دَخَلاَ في الاسمِ والمُضَارِعِ

وهو من أول المصطلحات التي وضعها علماء اللغة الأوائل حيث يرجع إلى أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) وتلامذته(٥٩).

والإعراب في اللغة : هو الإبانة، يقال فلان أعرب عن نفسه إذا أبان، أما الإعراب في صناعة النحو : فهو تعبير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها(٦٠).

وجعل الإعراب آخر الكلمة : لأنه وضع تبيين المعنى وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف ولا طريق لعلمه إلا بعد انتهاء صفته فلهذا جعل الإعراب في آخره(٦١).

وبعد : فالنصب هو الرتبة الوسطى في الإعراب بين حالتي الرفع والخفض وعلامتي هاتين الحالتين، الضمة، والكسرة، وأنه (أي النصب) حالة الإعراب التي يتطور فيها أكثر من معنى(٦٢).

(أنه أوسع المعاني للإعراب مجالا، وأكثرها اشتمالا على معاني فرعية، قد يكون غير ميسور ضمها بعضها إلى بعض أو نظمها في سلك معنوي واحد، كالذي يكون في الرفع والخفض)(٦٣).

ولذا كثيرا مع ما يستبدل مع علامته الدالة عليه (الفتحة) بالخفض وعلامته (الكسرة) على نحو ما سنبسط القول فيه في المباحث المقبلة كان معناها (نصب المخفوض وما حقه أن يكون مخفوضا أي إقامته قلته من الخفض[٦٤].

الفصل الثاني
الخوافض التي يجوز خفضها

ويضم المباحث الآتية:-

المبحث الأول : في.

المبحث الثاني: من.

المبحث الثالث: اللام.

الخوافض التي يجوز نزعها

والخوافض هي حروف الجر وقد أطلق عليها البصريون حروف الإضافة قال سيبويه (ت١٨٠هـ): (والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء، شيء ليس باسم ولا ظرف وشيء يكون ظرف وباسم لا يكون ظرفا فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله ... وتالله لا أفعل ذلك ومن وفي... وكذلك أخذته عن زيد، وإلى زيد)[٦٥].

وعدوا حروف القسم (الواو، والباء، والتاء) منها جاء في الكتاب(وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء...ثم التاء... قال الخليل: إنَّما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء إلا أن الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب، والحلف توكيد)[٦٦].

وسيبويه من البصريين الذين وسعوا معنى الإضافة في إطلاقها على حروف الجر فاللام عنده في نحو(الغلام لك، والعبد لك) هي لام الإضافة ومعناها (الملك

واستحقاق الشيء) (ومعنى إضافة الاسم)[٦٧]. وذكر النحاس (ت٣١٦هـ) أن البصريين يسمونها(ظروفا)[٦٨].

أما الكوفيون فأطلقوا على الجر (الخفض) وعلى حروف الجر (حروف الصفات)[٦٩] فمصطلح (الصفة) هو مصطلح أطلقه الكسائي (ت١٨٠هـ) على ما يسمى (ظروفا)[٧٠]، ومن ثم نقله الفراء (ت٢٠٧هـ) على حروف الجر فقال : (وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول : لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت : أنت الذي تكلمت، وأنا أريد : الذي تكلمت فيه)[٧١].

وقد ذكر النحاس أن الكسائي يسمي حروف الخفض (صفات) والفراء يسميها (محال)[٧٢].

ويبدو أن الفراء هو الذي أطلق مصطلح (الصفة) على حروف الجر.[٧٣] إلا أن الكنغراوي (صدر الدين بن عبدالله ت ١٣٤٩هـ) ذكر أن الكوفيين يسمونها حروف الإضافة.[٧٤]

وعلل ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) تسمية هذه الحروف بهذه الأسماء فقال : (أعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء بعدها وتسمى حروف الجر، لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تعق صفات لما قبلها من النكرات)[٧٥]، فلما كانت هذه الحروف تضيف معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء التي بعدها إلى ما يليها من أسماء فأنه يجوز حذف أو نزع بعض هذه الحروف في مواضع معينة وهذه الأحرف التي يجوز حذفها هي :- في، من، اللام، وسنأتي على بيان ذلك إن شاء الله.

المبحث الأول

في :-

حرف جر أو خفض مبني يفيد الظرفية. وقد استقر حذفه قاعدة يقاس عليها،[٧٦] مع المفعول فيه: أي ظرف الزمان أو المكان المتضمن معنى (في) باطراد[٧٧] ومعنى تضمنه إشارته إلى الحرف لأنه مقدر في نظم الكلام وان لم يصح التصريح به في

هذه الظروف غير المتصرفة فلذلك أعرب أي أن هذا الحرف قد أدى المعنى بنفسه مع كونه محذوفا ولم ينتقل المعنى للظروف كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلا حتى يقتضي بناءَه وأما قولهم باطراد فمعنى ذلك أن الأفعال تتعدى إليه مع بقاء تضمنه لتلك الحروف.[٧٨] وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله[٧٩]:

الظَّرْفُ : وَقْتٌ أوْ مكَانٌ ضُمَّنا ((في)) باطرادٍ، كَهُنا أَزْمُنَا

فيقاس حذفه في كل اسم زمان، تقول :حضرت يوم الخميس، وسأراك قدومك من السفر، لأن المعني من اسم الزمان لا يحتمل إلا الظرفية، أي كونه اسم الزمان وعاد للحدث، فعلا كان أو ما يتصرف منه.

أما اسم المكان فيكون ظرفا إذا كان مبهما غير مختص ولا محدد الأقطار لأن اسم المكان المختص غير المبهم يصلح أن يكون ظرفا وغير ظرف، ويسمى متصرفا ولا يضمن معناها الظرفية باطراد كالبيت، والفرقة، تقول: (بنيت الفرقة، واشتريت البيت) وهو ليس بظرف وإنما اسم كسائر الأسماء[٨٠]

وقد بين ابن مالك الظروف التي يصح وقوعها مفعولا فيه بقوله[٨١]: –

وَكُلَّ وَقْتٍ قَابِلُ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ المكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الجهَاتِ، والمقَادير، وَمَا صِيغَ مِنَ الَفِعْلِ كمرْمى مَنْ رمى

وذهب أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٨٢] إلى أن الظروف المختصة لا يصل إليها العامل إلا بواسطة، وانه لا يجوز الحذف إلا في الضرورة أو الشذوذ، ويرى د. عبد الفتاح الحموز أن المسألة ليست كما يراها أبو حيان (إلا أن بعض من النحويين أجازوا ذلك من غير تأويل كالمياني وابن الطراوة والزمخشري وغيرهم، وهي الظاهر لأي حمل النص على ظاهره أولى من التكلف المخل)[٨٣].

وما ظاهره النصب على الظرف قول العرب : (لا تقعن البحر إلا سابحا)[٨٤] فالبحر منصوب على الظرف على تقدير (في) أي : لا تقعي في البحر. ومنها أيضا

قولهم (هو مني منزلة الشغاف، وهو مني منزلة الولد)[٨٥] أي منزلة الشغاف، وفي منزلة الولد.

المبحث الثاني

(من) :-

يفيد عدة معان منها التبعيض وبيان الجنس.[٨٦] ويحدث في موضعين هما : التمييز واسم لا النافية للجنس.

١- التمييز :- اسم نكرة يأتي بعد تمام الكلام متضمن معنى(من) لبيان ما قبله من إجمال.[٨٧] وقد لا يطابق حقيقة ما يبينه أو لا يبين تلك الحقيقة كاملة شاملة في ذلك شأن الحال في عدم مطابقتها لموصوفها أو عدم وصفه كاملا والاقتصار على وصف هيئته فحسب. لذا ألزم كل منها (أعني الحال والتمييز) حالة النصب لا حالة التبعية لما قبلها[٨٨].

وكون التمييز متضمنا معنى (من) أي أن فيه معناها، كما أن كل ظرف فيه معنى في[٨٩]. واختلف في معنى (من) هذه فقال الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه، كما زيدت في نحو (ما جاءني من رجل) إلا أن المشهور من مذاهب النحويين – ما عدا الاخفش- أنها لا تزيد إلا في غير الإيجاب، ومما يدل على زيادتها العطف بالنصب على موضعها كما في قول الحطيئة:

طافَت أمامهُ بالركبانِ آونةً يا حسنَهُ من قَوَامٍ ما ومُنتقَيا

إذ نصب (منتقيا) عطفا على (قوام) ولما كان (قوام) تمييزا مجرورا لفظا بمن وقد عطف عليه بالنصب فقد دل ذلك على الجواز على الرغم من ضرورة وجه الإعراب وعلى هذا فان (من) تكون زائدة.

ذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على هذا البيت اعتراض قوم على نصب المعطوف لا يوجب كون (من) حرفا زائدا لأن الحرف الأصلي لا يمنع نصب المعطوف على مجر وره إذا كان النصب يظهر في هذا المجرور في تعبير آخر

من غير ضرورة ونصب التمييز المجرور في هذا المثال يظهر في كثير من الأمثلة بلا ضرورة، بل نصبه هو الأصل، فأنت لو قلت : يا حسنة قوما ومنتقيا، لم يحل بينك وبين ذلك حائل من قواعد العربية، فلما كان نصب المعطوف لا يستلزم كون الجار للمعطوف عليه زائدا، بل كان يجوز على تقدير أن الحرف الأصلي، لم يصلح هذا البيت ولا غيره مما هو على غراره ولكن بعض الأفعال تضعف عن أن تصل إليه بنفسها فجاءوا بحرف الجر ليقووا به هذا النوع من الأفعال ليتمكن من الوصول إلى المفعول به بواسطة ذلك الحرف[٩٠]. وقد بين ابن مالك التمييز الذي يمكن جره بـ (من) بقوله:-

وَأَجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ والْفَاعِلِ المعني: كـ(طِبْ نَفْساً تُفَدْ)

فالتمييز الذي يجر بمن هو ما لم يكن تمييز عدده كقولنا : عندي عشرون درهما، ولا يميز الفاعل في المعنى أي المحول عن الفاعل صناعة كقولنا: طاب زيدا نفسا إذ أصله طابت نفس زيدا، فالتمييز الذي هو (نفسا) هو نفسه الفاعل في المعنى[٩١]، فهذان النوعان لا يجوز جرهما بمن وقد اقتصر ابن مالك على هذين النوعين في حين زاد بعضهم:

التمييز المحول عن المفعول كقولنا : غرست الأرض شجرا، إذ أصله غرستُ شجر الأرض، فالتمييز الذي هو(شجرا) هو نفسه المفعول في المعنى[٩٢]. وأضاف الأزهري (خالد بن عبدالله، ت ٩٠٥ هـ) في شرح التصريح إلى التمييز عن الفاعل صناعة ما كان محولا عن مضاف غيره كأن يكون مبتدأ نحو (زيد أكثر مالا) فـ(مالاً) محولاً عن مبتدأ إذ أصله (مال زيدا أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه[٩٣].

واستثنوا من الفاعل في المعنى ما كان فاعلاً في المعنى لكنه غير محول عن الفاعل صناعة كقولنا: (لله دره فارسا) ففارسا وان كان فاعلا في المعنى إذ المعنى (عظمته فارساً) إلا انه غير محول عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليه فتقول: (لله دره من فارس)[٩٤] وكقول الأعشى :-

أقول لها حين جدَّ الرحيـ لُ أبرحتِ رباً وأبرحتِ جاراً

فقوله : (ربا) و(جارا) تمييزان وهما فاعلان في المعنى ومع كونهما فاعلين في المعنى لا يمنع جر كل منهما بمن، بحيث تقول (أبرحت من جار، وإنما لم يمتنع جر كل منهما بمن مع أن كلا منهما فاعل في المعنى – لأن كلا منهما ليس محولا عن الفاعل في الصناعة إذ ليس أصلها برح ربك وبرح جارك. وان الظاهر انه يريد أن يمدح بأنها جارة معجبة لا بان جارها معجب، فجار هو المخاطب نفسه فالتمييز فاعل في المعنى لا في الصناعة، ولذلك فيجوز جره بمن.[٩٥]

وحدد الحريري (ت ٥١٦ هـ) في كتابه شرح ملحمة الإعراب[٩٦]، التمييز الذي يجوز جره بمن بالمقادير الأربعة التي هي : المعدود والموزون والمكيل والممسوح. فالمعدود: ما انتصب بعد (أحد عشر) إلى (تسعة وتسعين) كقوله تعالى:{ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} [يوسف/ ٤] أي رأيت أحد عشر من الكواكب، وقوله :{لَّهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً} [ص/٢٣] : أي له تسع وتسعون من النعاج.

والمكيل : كقولنا: عندي قفيزان برا، أي عندي قفيزان من البر.

والمساحة : كقولنا : ما في السماء قدر راحة سحابا أي : قدر راحة من السحاب.

٢– اسم لا النافية للجنس: اسم نكرة دخلت عليه لا النافية للجنس وله ثلاث أحوال هي[٩٧]:–

أ– أن يكون مضافا نحو لا غلام رجل حاضر.

ب– أن يكون مضارعا للمضاف نحو(لا طالعا جبلا ظافر).

ج– أن يكون مفردا، أي ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف، فيدخل فيه المثنى، والمجموع. وهو ما سنخصه بالدراسة هنا إن شاء الله.

وذكر الكنغراوي أن لا النافية للجنس تنصب الاسم المعرفة نحو:(لا إياه هنا) ونسب ذلك إلى الفراء[٩٨].

حكمه:-

البناء على ما ينصب به[٩٩] أي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول (لا) عليه وهو الفتح في الموحد نحو (لا رجل في الدار) والباء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو (لا مسلمين ولا مسلمين لك) والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو (لا مسلمات في الدار)[١٠٠]، وأجاز بعضهم الفتح نوح (لا مسلمات في الدار).[١٠١] وللعلماء في اسم (لا) إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب[١٠٢]:-

الأول – البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين.

الثاني- البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة مع بقاء التنوين.

الثالث- البناء على الفتح.

الرابع- جواز البناء على الكسرة نيابة عن الفتح والبناء على الفتح.

واسم (لا) هذه في محل نصب بها لأنه اسم لها[١٠٣]. قال سيبويه (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب أن لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه، لأنها لا تعمل في نكرة[١٠٤].

وهذا الذي ذكره سيبويه يعد سببا لبنائها مع اسمها كبناء خمسة عشر.[١٠٥] وقيل إنَّ اسمها يبنى لتضمنه معنى (من) الاستغراقية لأن النصب على استغراق الجنس يستدعي وجود (من) الدالة عليه لفظا أو معنى ولذا صرح بها في قوله [١٠٦] :

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هندِ

ولأن القول : لا رجل في الدار جواب هل من رجل في الدار؟ وذلك أنه إخبار وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة، ولما كان لا رجل في الدار نفيا عاما كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق لها العموم إلا بإدخال (من) لأنها تدخل على واجب في معنى الجنس ولا تدخل على معروف[١٠٧]

ومعنى (من) الاستغراقية –أي استغراق الجنس– وهو معنى يتفرع أو يشتق من معنى التبعيض وهو أحد معاني (من) فكأن القائل : (لا رجل في الدار) يريد أن يقول: (لا من رجل في الدار) أي لا بعض رجل [١٠٨].

ويقصد هذا التفسير ورود (من) الاستغراقية في النفي نحو قوله تعالى:{مَا مِن شَفِيعٍ إلاَّ من بعد إذنهِ} [يونس/٣]، وفي الاستفهام حيث يراد أيضا استغراق أفراد المنفي حكما كقوله تعالى:{قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئكُم مّن يَبْدَؤُا ٱلخَلْقَ ثمَّ يُعِيدُهُ} [يونس/٣٤]، وقوله تعالى:{قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُمْ مَّن يَهْدِي إلى ألحَقّ} [يونس/٣٥] وورود (من) في النفي المطلق بغير (لا) كثير في آيات من القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى: {وما على المحسنين من سبيل} [التوبة/٩١]، حتى كأنها لا تحذف إلا مع (لا) لأن معناها استغراق النفي للجنس كله.[١٠٩]

وقد علل د. عبد الستار الجواري نصب (لا) للاسم الذي بعدها فقال : (فكأن نصب الاسم بعدها أن من حذف حرف الجر، كالذي يكون في باب النصب بنزع الخافض)[١١٠].

وذكر سيبويه أن موضع (لا) وما عملت فيه موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم واستدل على ذلك بقول العرب من أهل الحجاز (إلا رجلَ أفضل منك) ومعنى استدلاله بها أن بني تميم كأنهم يقولون: لا رجل ويسكتون عن إظهار الخبر، فأصبح بلغة أهل الحجاز لأنهم يظهرون الخبر.[١١١]

المبحث الثالث

(اللام) :-

حرف جر مبني يفيد التعليل.[١١٢] ويحذف مع المفعول له: وهو المصدر المفهم علة، المشارك لعامله: في الوقت والفاعل.[١١٣]

غير أن العامل فيه لا يكون إلا فعلا من غير لفظه[١١٤] فهو كقولك : (وفعله ذاك أجل كذا وكذا، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال : لكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله)[١١٥] كقوله تعالى:{يَجْعَلُونَ أَصابعَهُم في

ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ} [البقرة/١٩] فنصب (حذر) على أنه مفعول له، وهو مصدر والناصب له (يجعلون) وهو من غير لفظه.

ويجوز أن يكون المفعول له نكرة، ومعرفة، وقد جمعها حاتم في قوله [١١٦] [من الطويل] :

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ آدَّخارَهُ وَأَعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكرَّما

فنصب (ادخاره) على أنه مفعول له مع أنه معرفة لكونه مضافا إلى الضمير و(تكرما) نصب أيضا على أنه مفعول له وهو نكرة.

حكمه:-

جواز النصب إن وجدت فيه ثلاثة شروط هي [١١٧]:-

١- المصدرية.

٢- إبانة التعليل.

٣- اتحاده مع عامله في الوقت والفاعل.

فأنْ فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل[١١٨]، إذ الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه، فنقول: جئتك لمخافة الشر، ولهذا يسمى مفعولا له، غير أن العرب حين حذف اللام منه نصبت[١١٩].

وإنما جاز نصبه لأن اللام يجوز حذفها لأن تقدير اللام عبارة عن حذفها من اللفظ وإبقائها في النية، وكان الأصل ابقاءها في اللفظ والنية، فلا حاجة في إبقائها في النية إلى الشرط، بل الحاجة إليه إنما تكون في حذفها من اللفظ[١٢٠].

الخاتمة

بعد أن أكملنا وبحمد الله الكلام على النصب على نزع الخافض في العربية يمكن أن نجمل النتائج التي توصلنا إليها وهي:-

١- تبين أن نزع الخافض: حذف حرف الجر الواقع بعد الفعل القاصر عن الوصول إلى مفعوله بنفسه والذي يؤتى فيه لتقوية الفعل على الوصول إلى المفعول به.

٢- قد يتعدى الفعل اللازم بأكثر من حرف جر واحد لاحتماله معنيين متضادين ففي هذه الحالة لم يجز النحويون حذفه إلا أنه جاء في القرآن الكريم محذوفا لبدل المعنى المراد بالآية على العموم.

٣- في بعض الحالات قد يلتبس الاسم المنصوب على نزع الخافض ويعرب على أنه مفعول به للفعل على اعتبار أن بعض الأفعال تتعدى تارة بنفسها إلى المفعول وتارة بغيرها.

٤- يكون نزع الخافض قياسا مع (أنَّ وأنْ) ويكون المصدر المؤول منهما في محل نصب على قول الخليل أو جر على قول سيبويه.

٥- قد يحتمل الاسم المنصوب على نزع الخافض عدة اعرابات غير النصب على نزع الخافض كالنصب على المفعولية أو الظرفية أو التمييز وغيرها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

هوامش البحث

١- ينظر: معاني النحو:٣/٥.

٢- السابق والموضع.

٣- الرضي :٢/١.

٤- ينظر:معاني النحو:٣/٦.

٥- شرح المفصل:٨/٧.

٦- ينظر:السابق: ٨/ ٩-١٠.

٧- السابق: ٨/١٠.

٨- ينظر: السابق والموضع (هامش).

٩- ينظر : معجم مقاييس اللغة:٥/٤١٥.

١٠- ينظر: لسان العرب:مادة (نزع).

١١- ينظر :الصحاح :مادة(نزع).

١٢- ينظر: اللسان:مادة (نزع).
١٣- ينظر: اللسان، والصحاح:مادة(نزع).
١٤- ينظر:اللسان:مادة(نزع).
١٥- ينظر: الصحاح :مادة (نزع).
١٦- الصحاح :مادة (خفض).
١٧- الصحاح (خفض)، واللسان:(خفض).
١٨- الصحاح : (خفض).
١٩- اللسان:مادة (خفض).
٢٠- الصحاح (خفض)، واللسان (خفض).
٢١- اللسان:مادة (خفض).
٢٢- ينظر: السابق والموضع.
٢٣- ينظر: الصحاح مادة (خفض)، واللسان مادة (خفض).
٢٤- الصحاح مادة (خفض)، وترتيب القاموس المحيط مادة (خفض) :٢/.٨٣
٢٥- المصطلح النحوي نشأته حتى القرن الثالث الهجري:٩٠-.٩١
٢٦- شرح مُلحَة الإعراب :٥٧-.٥٩
٢٧- ينظر: المصطلح النحوي :٩٠- .٩١
٢٨- مفاتيح العلوم :٣٠، والمصطلح النحوي:٩٠-.٩١
٢٩- المصطلح النحوي:٩١-.٩٢
٣٠- ينظر:نحو المعاني:٤٠-.٤٢
٣١- ينظر: نحو المعاني:٤٠-.٤٢
٣٢- ينظر: شرح ابن عقيل :١/٥٢٢-٥٣٤، وشرح المنهل :٧/٦٢-٦٥، وشرح التصريح على التوضيح:١/٣١١-٣١٣، والكافية في النحو:٢/٥٣٣-.٥٣٤
٣٣- شرح ابن عقيل:١/٥٣٣-.٥٣٤
٣٤- ينظر: الكافية في النحو:٢/٢٧٢-٢٧٤.، والنحو الوافي:٢/١٥٩-.١٦٤
٣٥- ينظر:شرح المفصل:٨/٧-.١٠

٣٦- شرح ابن عقيل:١/.٥٣٧

٣٧- ينظر: قطر الندى وبل الصدى:.٢٠١

٣٨- نحو المعاني:.٧٨

٣٩- البرهان في علوم القرآن:٣/.١٠٤

٤٠- الخصائص:٢/.٢٧٣

٤١- ينظر:السابق :٢/.٢٨٤

٤٢- البرهان في علوم القران:٢/١٠٤-.١٠٥

٤٣- الخصائص:٢/.٢٦٠

٤٤- ينظر السابق:٢/.٢٦١

٤٥- السابق:٢/.٢٨١

٤٦- شرح ابن عقيل:١/.٥٢٧

٤٧- النحو الوافي :٢/١٦١، هامش رقم(٥).

٤٨- معجم مقاييس اللغة:٥/.٤٢٤

٤٩- اللسان:مادة(نصب).

٥٠- معجم مقاييس اللغة:٥/.٤٢٤

٥١- اللسان:مادة(نصب)، وترتيب القاموس المحيط:مادة(نصب):٤/٢٧٨-.٢٧٩

٥٢- نحو المعاني:.٥٢.

٥٣- معجم مقاييس اللغة:٥/.٤٢٤

٥٤- اللسان :مادة(نصب)، وترتيب القاموس المحيط:مادة (نصب) ٤/٢٧٨-.٢٧٩

٥٥- اللسان مادة (نصب)، والغار (غار الفم: نطعاه في الحنكين)تهذيب اللغة:٨/.١٨٠

٥٦- شرح ملحة الإعراب: .٥٩

٥٧- القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري:٥٨٩-٦٠٥.

٥٨- شرح ملحمة الإعراب: .٥٩

٥٩- المصطلح النحوي: ٤٣-.٤٥

٦٠- شرح ملحة الإعراب: ٥٧.

٦١- السابق والموضع.

٦٢- نحو التيسير: ٨٣-٨٩.

٦٣- نحو المعاني: ٤٣.

٦٤- السابق والموضع.

٦٥- الكتاب:١/٤١٩-٤٢٠، وينظر:النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/٤٣١.

٦٦- الكتاب:٣/٤٩٦-٤٩٧، و٤/٢١٧ منه أيضا.

٦٧- الكتاب:٤/٢١٧.

٦٨- إعراب القران:١/١١٩.

٦٩- ينظر:شرح المفصل :٨/٧، والمصطلح النحوي:١١٧-١١٨.

٧٠- المصطلح النحوي:١١٧-١١٨.

٧١- معاني القرآن ١/٣٢.

٧٢- إعراب القران:١/١١٩.

٧٣- السابق والموضع.

٧٤- المصطلح النحوي:١٧٧-١٧٨.

٧٥- شرح المفصل:٨/٧.

٧٦- شرح ابن عقيل:٢/٢١، وينظر الصاحبي في فقه اللغة:١٥٨، وكتاب معاني الحروف:.١٢

٧٧- شرح ابن عقيل:٢/ ٢٧٩-٢٨٠، وينظر:النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/٧٦.

٧٨- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١/٢٠٤-٢٠٥.

٧٩- شرح ابن عقيل:ا/٧٩.

٨٠- نحو المعاني:.٧٨

٨١- شرح ابن عقيل:١/٥٧٢.

٨٢- ينظر:البحر المحيط:٦/٢٣٦.

٨٣- الحذف في المثل العربي:١٦٠١٧، وينظر:الكشاف :٢/٤١٣.

٨٤- مجمع الأمثال :٢/٢١٦، رقم (٣٥١٤).

٨٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/.٤٢٨

٨٦- شرح ابن عقيل :٢/١٥، وينظر :في فقه اللغة:١٧٢، وكتاب معاني الحروف:٥.

٨٧- شرح ابن عقيل:١/.٦٦٣

٨٨- ينظر: نحو المعاني:٤٣-.٤٩

٨٩- شرح التصريح على التوضيح:١/٣٨٩، وينظر المقرب:٢١٧، وشرح الأشموني:٣/١٤١، وفي الكتاب:٤/٢٢٥(وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر حرف إضافة، وذلك قولك :ما أتاني من رجل وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا ولكنه آكد بمن لأن هذا موضع تبعيض....).

٩٠- شرح الأشموني:٣/١٤٨-١٥٩، هامش رقم(٣). وينظر:شرح التصريح على التوضيح:١/٣٨٩.

٩١- شرح التصريح على التوضيح:١/٣٩٩، وشرح الأشموني:٣/١٤٨-.١٥٩

٩٢- السابقان والموضعان.

٩٣- شرح التصريح على التوضيح:١/.٣٩٩

٩٤- السابق والموضع، وشرح الأشموني:٣/١٢٨وما بعدها.

٩٥- شرح الأشموني:٣/١٤٨ وما بعدها.

٩٦- شرح ملحة الإعراب:١٣٧-.١٣٩

٩٧- شرح ابن عقيل:١/٣٩٦-.٣٩٨

٩٨- الموفي في النحو الكوفي:٤٧-.٤٨

٩٩- شرح ابن عقيل:١/٣٩٦-.٣٩٨

١٠٠- الفوائد الضيائية:١/٤٣٨-.٤٣٩

١٠١- شرح ابن عقيل:١/٣٩٨، وينظر:المقرب:.٢٠٩

١٠٢- شرح ابن عقيل:١/٣٩٨ هامش.

١٠٣-السابق :١/٣٩٦-.٣٩٨

١٠٤- الكتاب:٢/٢٧٤، وينظر:حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:١/١٤٩-١٥٠.

١٠٥- ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:١/٥٩٦-٥٩٧.

١٠٦- حاشية الخضري:١/١٤٩-١٥٠.

١٠٧-النكت في كتاب سيبويه:١/٥٩٦-٥٩٧.

١٠٨- نحو المعاني:٨٠-٨١، وينظر:المقرب:٢١٧.

١٠٩- نحو المعاني:٨٠-٨١.

١١٠- السابق والموضع.

١١١- النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٥٩٦-٥٩٧، وينظر: شرح ملحة الإعراب : ١٥٤-١٥٥.

١١٢- شرح ابن عقيل :٢/٢٠، والموفي في النحو الكوفي:١٣٨، وينظر: كتاب حروف المعاني:٤٠ وما بعدها.

١١٣- شرح ابن عقيل :١/٥٧٤، وينظر:شرح ملحمة الإعراب:١٣٠-١٣١، وينظر :الفوائد الضيائية:١/٣٧٣-٣٧٦.

١١٤- شرح ملحة الإعراب:١٣٠-١٣١.

١١٥- الكتاب:١/١٨٥-١٨٦.

١١٦- شرح ملحة الإعراب:١٣٠-١٣١.وينظر:المقتضب:٢/٣٤٨.

١١٧- شرح ابن عقيل:١/٧٤.

١١٨- شرح ملحمة الإعراب:١٣٠-١٣١.

١١٩- ينظر:الفوائد الضيائية:١/٣٧٣-٣٧٦.

قائمة المصادر

١- القرآن الكريم.

٢- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، مطبعة العاني بغداد-١٩٧٧م.

٣- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، طبعة الرياض.

٤- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الأركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى، ١٩٥٨م.
٥- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، تصنيف الطاهر احمد الزاوي، دار الفكر، ط الثالثة.
٦- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري(ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود، ط دار مصر.
٧- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الزهري، ط القاهرة، ١٩٣٥.
٨- الحذف في المثل العربي، د.عبد العظيم أحمد الحموز، دار عمان، ط الأولى، ١٩٨٤م.
٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، الشيخ عبد القادر البغدادي، ط الأولى.
١٠- الخصائص، ابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، ١٩٥٢.
١١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط.٢، ١٩٣٩.
١٢- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، دار أحياء الكتب.
١٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بهاء الدين العقيلي، طبعة دار الفكر، ط. ١٤٥، ١٩٦٤م.
١٤- شرح المفصل، لأبي علي بن يعيش النحوي(ت٦٣٤هـ)، إدارة المطبعة المنيرية بمصر.
١٥- شرح ملحمة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق : أحمد محمد قاسم، مطبعة عبير للكتاب والأعمال التجارية، ط.١، ١٩٨٢م.
١٦- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، لابن فارس(ت٣٩٥هـ)، ١٩٦٤م.

١٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط.٤، ١٩٨٧م.
١٨- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، ملة جام (ت٨٩٨هـ)، ط.١٩٨٣م.
١٩- القراءات القرآنية في المعجمات اللغوية حتى نهاية القرن السابع الهجري، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠م.
٢٠- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، ط.١١، ١٩٦٣م.
٢١- الكافية في النحو، تأليف الإمام جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، ط.١٣١٠هـ.
٢٢- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
٢٣- حروف المعاني، الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، ط.٢، ١٩٨٦م.
٢٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوب التأويل، جار الله محمود الزمخشري(ت٥٣٨هـ).
٢٥- لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت.
٢٦- مجمع الأمثال، الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)، مطبعة السعادة، ط.٢، ١٩٥٩م.
٢٧- المصطلح النحوي نشأته وتطوره في أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، ط.١، ١٩٨١م.
٢٨- معاني القرآن، الفراء (ابو زكي يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عام الكتب، بيروت، ط٢، (د.ت).
٢٩- معاني النحو، د.فاضل السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد والموصل، ج(١-٢) ١٩٨٩م، (٣-٤) ١٩٩١م.
٣٠- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، طبعة دار الكتب العلمية.
٣١- المقرب، ابن عصفور، تحقيق : أحمد عبدالستار، الجواري، عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، احياء التراث الإسلامي، ١٩٧٣م.
٣٢- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، ط.٣، ١٩٧٢م.

٣٣- الموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي (صدرالدين بن عبدالله ت ١٣٤٩هـ)، شرحه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق (د.ت).
٣٤- النحو الوافي، عباس حسن، ط٤، مطبعة المعارف بمصر (د.ت).
٣٥- النكت في تفسير كتاب سبويه، الأعلام الشتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.